

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير المالية - دراسة ميدانية

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

الملخص:

يهدف البحث الحالي التعرف على أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير المالية والخروج بنتائج وتوصيات تعمل علي زيادة الاهتمام بهذا الجانب، تكونت عينة البحث من (المحاسبين بالشركات- المراجعين بالمكاتب الخارجية) بالشركات المدونة بالأسواق المالية المصرية وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من "٣٦٠" فرد، تم توزيع الاستبيانات عليهم ، تم أسترد "٣٤٠" إستبانة منهم صالحه للتحليل، وبعد التأكد من صدق وثبات الأداة أفرز البحث **مجموعه من الاستنتاجات** اهمها انه" يوجد أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير المالية ، كما أوضحت الدراسة الميدانية ان هناك اتفاق لفئات الدراسة حول تأثير تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير المالية وذلك من خلال اختبار فرض البحث حيث تم قبول الفرض البديل الذي نص على "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة اعداد التقارير المالية".

الكلمات الرئيسية: التحفظ - المحاسبي - القوائم - التقارير - المالية.

Abstract:

The current research aims to identify the impact of analyzing the relationship between accounting conservatism and the possibility of rephrasing the financial statements and its impact on the quality of preparing financial reports and coming up with results and recommendations that increase interest in this aspect. The researcher used the descriptive approach, and the study sample consisted of "360" individuals. The questionnaires were distributed to them. "340" questionnaires were retrieved from them, valid for analysis. And the possibility of rephrasing the financial statements and their impact on the quality of preparing financial reports, as the field study showed that there is an agreement of the study groups about the effect of analyzing the relationship between accounting conservatism and the possibility of reformulating the financial statements and its impact on the quality of preparing financial reports through testing the research hypothesis where the alternative hypothesis was accepted Which stipulates that "there is a statistically significant relationship between accounting conservatism and the possibility of reformulating the financial statements and returns." It improves the quality of financial reporting.

Keywords: conservatism - accounting - lists - reports - financial.

١ - مقدمة البحث :

أن التحفظ المحاسبي هو من أهم السياسات التي تتم في مجال المحاسبة التي اعد لها الفكر المحاسبي لها اهتماماً كبيراً علي نطاق واسع في العقود الأخيرة، والذي كان له تأثير ملموس في تحسين درجة الموثوقية والاعتمادية على التقارير المالية المختلفة، وقد ارتبطت الحاجة للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية مع ظهور نظرية الوكالة، حيث أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى استعانة ملاك المؤسسات والمنظمات والشركات وحملة الأسهم بمجموعة من القادة المحترفين لإدارة تلك المنظمات والشركات والمنظمات ومع اتجاه هؤلاء القادة لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية موثوقيتها وبالتالي تم اتخاذ قرارات قد تكون غير صائبة وخاصة القرارات الاستثمارية^١.

كما يعد التحفظ المحاسبي أحد أهم الموضوعات المحاسبية التي أثارت جدلاً واسعاً في الفكر المحاسبي لايزال قائماً إلى الآن ، و بدوره جعل الجهات المعنية تختلف في إدراكها لمفهومه الواسع، الأمر الذي من شأنه دفع بعض الباحثين إلى الاختلاف في مفهوم التحفظ المحاسبي، ودفعهم ذلك إلى بذل الكثير من الجهد في هذا الشأن^٢، ومن ناحية أخرى قد نالت ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية الكثير من الاهتمام خاصة بعد حدوث العديد من الأخطاء التي تم حصرها وتعرض بعض المؤسسات والشركات والمنظمات للأزمات المالية، ولقد أثر ذلك على فاعلية وجودة التقارير المالية، كما أدى ذلك إلى انخفاض مصداقية المعلومات المحاسبية المتوفرة والتي تعتمد بشكل كبير وفعال على القوائم المالية كمصدر اساسي للمعلومات، مما جعل الكثير من المؤسسات والشركات والمنظمات تواجه تحديات كبيرة عند إعداد التقارير المالية بالجودة المراد الحصول عليها التي يعتمد عليها القادة في إتخاذ القرارات ذات الاهمية الاقتصادية^٣.

ومن هنا يمكننا القول ان التحفظ المحاسبي هي أمر حاسم لعملية صنع القرارات الهامة وفي الممارسات المحاسبية، ولا يزال المحاسبين في حاجة إلى

وضع مبادئ توجيهية للتحفظ المحاسبي للتقارير المالية لتكون أكثر تحديداً لتجنب إتخاذ قرارات فعالة .

٢- مشكلة البحث :

شهدت الاعوام الأخيرة تطورات وتغيرات سريعة ومتلاحقة، أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مهنة المحاسبة والمراجعة في جميع ارجاء العالم، كما أثرت تلك التغيرات في البيئة التنافسية في سوق المحاسبة و المراجعة، وقد اتجهت الجهود لمواجهة تلك المنافسة نحو تحسين جودة التقارير المحاسبية المالية، من خلال كيفية قياس مستوى التحفظ المالي.

ومن خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي الذي كانت تتمتع به التقارير المالية التي تم نشرها في الأسواق المالية المختلفة بدرجة كبيرة جداً في الحفاظ على مصالح الأطراف المتعارضة في المؤسسات والمنظمات والشركات من خلال الحد من إعادة صياغة تلك القوائم المالية لادارتهم والعمل على تحقيق العوائد النقدية وغيرها، حيث يمكن استخدام المرونة المتاحة في أساس الاستحقاق للإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية المتاحة لتحقيق العوائد التي تسعى إليها على حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة التي تعمل بالمال. وكان السبب الرئيسي للتوجه نحوه في الولايات المتحدة الامريكية خصوصاً هو سقوط او انهيار الشركات الكبرى نتيجة لما قامت به إدارة تلك الشركات كممارسات إدارة الربحية، وغيرها من التصرفات التي أدت تراكم أثارها فترة تلو اخري إلى حدوث تلك الدهور، ولما كانت تلك التصرفات تنطوي تحت ما يسمى بأساليب المحاسبة الإندفاعية والتي تتنافى تماماً مع مفهوم التحفظ المحاسبي، توجه عدد كبير من الدراسات للكشف عن أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي و وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة اعداد التقارير المالية.

كما يعد مفهوم التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم التي تستخدمها الإدارة عند القياس والتقارير عن الأرباح المحاسبية، كما انه يتاح للقادة اختيار السياسة المحاسبية لها من بين السياسات المحاسبية المختلفة، وإجراء التقديرات المحاسبية، كما يمكن

تحديد الوقت الذي يتم من خلاله الافصاح عن الايرادات المختلفة وكذلك الالوجه المختلفة للإنفاق من خلال اختيار احد البدائل المحاسبية التي من شأنها تخفيض قيم الأصول المختلفة، وتعظيم الالتزامات، و تعد أسواق الأوراق المالية في الدول النامية من أضعف الأسواق مقارنة بالدول المتقدمة، حيث يكون الدور الفعال للسلطات التنظيمية في تلك الاسواق للأوراق المالية في الدول النامية محدود جداً في تنظيم هذه الأسواق، وتعاني هذه الأسواق من أن هيكل الملكية بها أكثر تركزاً، مما يؤدي إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير المحاسبية في الأسواق الناشئة تكون عادة مختلفة عن الأسواق المتقدمة؛ الأمر الذي يجعل من الصعب على المستثمرين الحكم على الأداء الحقيقي للشركة في الأسواق المالية الناشئة، ويجعل بالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد أمراً صعباً. كما يمكن زيادة جودة المعلومات للتقارير المالية في الدول من خلال تحسين جودة المعايير المحاسبية المستخدمة؛ وبالتالي فإن أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية في الدول النامية يكون أفضل كثيراً مما هو موجود في الأسواق المتقدمة، ويؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية بصفة عامة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يمكن تحسين جودة هذه المعلومات للتقارير المالية من خلال توفير معلومات تتسم بالشمول والدقة والموضوعية، كما انه يؤدي إلى تخفيض المخاطر وايضا تحفيز صغار المستثمرين على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وزيادة القابلية للمقارنة للتقارير المالية على المستوى الدولي، بما يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية.

ويعد التحفظ المحاسبي للتقارير المالية من أهم سمات المعلومات التي لها صلة وثيقة بالمحاسبة التي تعطي مزيداً من الموثوقية والمصداقية والاعتمادية على التقارير المالية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة ومن هنا تبلور لدى فكر الباحثة من خلال ما قد سبق ذكره بدراسة تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة اعداد التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق عرضه تظهر مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هو تأثير تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة اعداد التقارير المالية؟

٣- هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث، في بيان أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي و امكانية اعادة صياغة القوائم المالية على جودة اعداد التقارير المالية.

ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- أ- تحديد العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي و امكانية إعادة صياغة القوائم المالية في الشركات والمؤسسات التي تعمل في سوق الأوراق المالية المصرية.
- ب- مدى الاستفادة من العلاقة بين وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات والمؤسسات التي تعمل في سوق الأوراق المالية المصرية.
- ج- كيفية تحديد العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي على جودة التقارير الشركات والمؤسسات التي تعمل في سوق الأوراق المالية المصرية.
- د- دراسة أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقارير المالية.

٤- أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتصدى لها والتي تتمثل في دراسة اثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية اعادة صياغة القوائم المالية علي جودة التقارير المالية للشركات والمؤسسات التي تعمل في سوق الأوراق المالية المصرية ويمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

أ. الأهمية العلمية :

- ١- التأسيس العلمي للتحفظ المحاسبي من حيث الأهمية والأهداف وغيرها على التقارير المالية.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد محمد الخالق

٢- التأصيل العلمي لأبعاد ومردودات امكانية إعادة صياغة القوائم المالية.

٣- التأصيل العلمي للعلاقة بين التحفظ وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقارير المالية للشركات والمؤسسات التي تعمل في سوق الأوراق المالية المصرية.

ب . الأهمية العملية :

١- الوصول إلى اطار يستخدم جيد لدرجة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للمؤسسات والشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية.

٢- الوصول إلى اطار يستخدم جيد لمحددات إعادة صياغة القوائم المالية في المؤسسات والشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية.

٣- تحديد إطار علمي مرجعي لأثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة التقارير المالية للمؤسسات والشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية.

٥- فروض البحث:

يقوم هذا البحث على الفرض التالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة التقارير المالية".

٦- منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي ويقصد به ملاحظة الوقائع أو الظواهر ثم محاولة وضع القوانين والأسس والمبادئ الى تحكم هذه الوقائع أو الظواهر ، وبالتالي فان هذا المنهج يركز على مجموعة من الخطوات الرئيسية وهي:

- ملاحظة الظاهرة بالصورة التي تبدو عليها في الواقع، ثم محاولة توضيح أبعادها ومكوناتها بصورة أكثر دقة، من خلال الدراسات النظرية والعملية، المرتبطة بأثر التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة التقارير المالية.
 - تكوين الإطار الفكري للبحث، ومن ثم وضع فرض البحث، التي تُعد بمثابة حلول مبدئية للظاهرة.
 - تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالبحث الميدانية لقياس أثر التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة التقارير المالية.
- المنهج الاستنباطي:** وهو منهج الهبوط من العام إلى الخاص، أو الانتقال من العموميات إلى الجزئيات، ويبنى على مجموعة من المسلمات والبدييات والمصادرات، وهو المنهج الذي يتم فيه استخدام العلاقات أو العمليات المنطقية دون اللجوء للتجربة، أي أنه يستند على قضايا تعد صادقة غير قابلة للإثبات لشدة عموميتها، وذلك من خلال وضع الفروض العلمية التي تتناول قياس أثر التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة التقارير المالية واختباره تطبيقياً باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.

٧- البحث التطبيقي:

لتحقيق هدف هذا البحث، سوف تقوم الباحثة بأجراء الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بالسوق المصري. وبالتالي سيتم التعرض لهدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، وكيفية قياس متغيرات الدراسة، والتحليل الإحصائي، وأخيراً نتائج الدراسة.

١-٧ هدف البحث التطبيقي:

يهدف البحث التطبيقي إلى اختبار فرض البحث الذي قامت الباحثة اشتقاقه في الشق النظري من البحث وذلك لتحديد مدى تأثير التحفظ المحاسبي أثر التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة التقارير المالية.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

٨- حدود البحث :

تقتصر الدراسة على أثر التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على تحسين جودة التقارير المالية للشركات والمؤسسات التي تعمل في سوق الأوراق المالية المصرية.

تقسيمات البحث :

المبحث الاول: الدراسات السابقة .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في استخدام مدخل النسبية للمراجعة.

المبحث الاول

الدراسات السابقة:

في هذا البحث سوف تحاول الباحثة أن تقوم بدراسة تحليلية للدراسات السابقة في مجال البحث، والتي أمكن جمعها والاطلاع عليها من قبل الباحثة والتي لها علاقة وصلة مباشرة بالبحث وسيتم تحليل الدراسات والمجالات التي تم الاستفادة منها بالإضافة إلى المساهمة التي قدمها البحث الحالي. وسوف يتم تحليل وتقييم هذه الدراسات بغية تحقيق الاهداف التالية:

- تحقيق أهداف تلك البحث.
 - الاسترشاد بها لتحقيق فرض البحث.
 - الاسترشاد بها عند تصميم الدراسة التطبيقية.
- وفيما يلي عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث :

الدراسات العربية والاجنبية المرتبطة بمجال البحث:

تناولت دراسة (محمد حين بهاء واخرون ٢٠١٧)^٤ بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معايير التقارير المالية الدولية

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماع احمد محمد عبد الخالق

(IFRS). إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح للشركات في ضوء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، إلى جانب الكشف عن الآراء المختلفة حول أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بين القائمين بإعداد التقارير المالية بمجموعة متنوعة من الشركات والمنظمات وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، وذلك بدراسة العلاقة بين تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفعيل ممارسة التحفظ المحاسبي، وكذلك العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي والحد من ممارسات إدارة الأرباح. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفعيل ممارسة التحفظ المحاسبي، إلى جانب وجود علاقة طردية بين ممارسة التحفظ المحاسبي والحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن توصيات الدراسة ضرورة تولى الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية اهتماماً خاصاً بالتحفظ المحاسبي، وتوفير مزيد من الإشارات التفصيلية لضمان الالتزام بتطبيق السياسات المختلفة للتحفظ المحاسبي.

كما اشارت دراسة (ماجد علي الباز، ٢٠١٧) ° بعنوان: "أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح بالتقرير المالي: أدلة من المؤشر المصري egx100". إلى: الكشف عن أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح بالتقارير المالية، حيث يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم السياسات المحاسبية الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة، والتي تطبق مبدأ الحيطة والحذر ويكون قيدياً على تطبيق المبادئ المحاسبية الأخرى، حيث تعالت الدعوات في الفترة الأخيرة في إعادة النظر في مدى ملائمة ممارسات وسياسات التحفظ المحاسبي المستخدمة، ومع التطور الملحوظ في اتجاهات فلسفة المعايير المحاسبية على المستوى الدولي نحو الاتجاه للتوسع في تطبيق مفهوم القيمة العادلة وفي ظل تعارض القيمة العادلة للأصول مع التحفظ المحاسبي وحقوق الملكية والالتزامات بمنظمات الأعمال لذا أصبح من المثير للاهتمام تناول التحفظ المحاسبي بالمفهوم العام للاعتراف بالقيم الأعلى المحتملة للالتزامات والقيم الأقل المحتملة للأصول. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح بالتقرير المالي، والذي قد يرجع إلى عدم الاعتراف بجزء من

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

إيرادات الوحدة الاقتصادية كأرباح تخص السنة المالية المقدم عنها التقرير المالي. كما أكدت الدراسة على أن سوق الأوراق المالية المصري يعتبر من أفضل الأسواق المالية المتحفظة حيث يتخطى متوسط التحفظ المحاسبي.

وفي دراسة اعدّها (محمد المجتبى ابراهيم طه، ٢٠١٧) ^٦ بعنوان: "أثر القيمة العادلة في جودة التقارير المالية". حيث هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين القيمة العادلة وجودة التقارير المالية، وتسليط الضوء على مشاكل القياس بناء على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وحيث أن المتغيرات المالية والاقتصادية التي تشهدها منظمات الأعمال ألفت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل القصور الناتجة عن تطبيق منهج التكلفة التاريخية نتيجة انتشار ظاهرة التغيير في الأسعار. توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها أن محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية لها أثر جوهري في الارتقاء بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، كما أن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة لتقدير مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور إقتصادي مستقبلي، وذلك لارتباط هذه المؤشرات بالمستقبل والحاضر أكثر من ارتباطها بالماضي.

واوضحت دراسة (El -Bakry et al., 2017) ^٧ بعنوان: "Comparative Evidence on" the value Relevance of IFRS-based Accounting Information in Germany and The UK". هناك أهمية تبنى معايير التقرير المالي الدولية في تحسين جودة التقرير المالي وتوضيح دورها في تخفيض حدة التباين بين المعايير المطبقة على مستوى الدول والتوجه نحو توحيد أساليب القياس والإفصاح بغرض جعل القوائم المالية أكثر ملاءمة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي. توصلت الدراسة إلى أن التوفيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الخصائص النوعية

لها، كما يعمل على تلبية احتياجات كافة مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الملائمة لأغراض ترشيد القرارات الاستثمارية المختلفة.

قامت دراسة (حسن توكل فضل، ٢٠١٨) ^٨ وهي بعنوان: "استخدام نماذج (GARCH & ARCH) لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية". حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (١٠) شركات. وك محاولة لإدخال تأثير التحفظ المحاسبي تم القيام بتقدير نموذجي أرش (ARCH) وجارش (GARCH) وإجراء معادلة الانحدار الذاتي (AR) Auto regressive model لمؤشر جودة التقرير المالي لتوضيح أن تأثيرها بالانخفاض أو بالارتفاع يؤثر على قرارات المتعاملين لمدة معينة. وذلك لأن بيانات الدراسة كانت بيانات شهرية بما يجعل التقلب في مؤشر جودة التقرير المالي لا يدوم إلا لشهر واحد. لذا لابد من التأكيد على سلامة النموذج التنبؤي. توصلت الدراسة إلى أن تقدير نموذج جارش لم يكن له أي دلالة معنوية وهو ما يعكس أن التحفظ المحاسبي لا يأخذ مخاطر تقلب جودة التقرير المالي في الاعتبار. وحيث أنه تم فحص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقرير المالي في الأجل الطويل والقصير من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك Co-integrating test واتضح أنه لا يوجد تأثير لعلاقة التكامل المشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل. وأخيراً تم إجراء اختبار سببية جرانجر Granger Causality Test على متغيرات الدراسة، واتضح أن هناك علاقة سببية المتغير ينفي اتجاه واحد تأثير جودة التقرير المالي على التحفظ المحاسبي وليس العكس.

وفي دراسة قام بها (Shima et al., 2018) ^٩ بعنوان Managerial Conservative Accounting and Corporate "Overconfidence Investment". حيث هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والثقة الإدارية الزائدة والاستثمار، اعتماداً على بيانات بعض المنشآت اليابانية. توصلت الدراسة إلى أن الثقة الإدارية المفرطة تزيد من التدفق النقدي وحساسية

الاستثمار ومن ناحية أخرى توصلت الدراسة إلى نتائج مختلطة تتعلق بالعلاقة بين الخيارات الحقيقية والثقة الإدارية الزائدة، من خلال الدراسة تبين أن التحفظ المحاسبي يزيد من حساسية الاستثمار والتدفق النقدي، وتؤكد النتائج على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الانخفاض بشكل كبير في التدفق النقدي للمنشآت وحساسية الاستثمار ذات الثقة الإدارية الزائدة.

كما اشارت دراسة (السيد حسن سالم، ٢٠١٨) ^{١٠} بعنوان: "رد فعل سوق الأوراق المالية لتعديل القوائم المالية: دراسة الحدث على الشركات المساهمة المصرية". إلى اختبار رد فعل سوق الأوراق المالية لتعديل القوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية، وذلك من خلال الكشف عن أثر تعديل القوائم المالية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري. توصلت الدراسة إلى أن تعديل القوائم المالية لا يؤثر على أسعار أسهم الشركات المساهمة المصرية، بمعنى أنه عند إصدار قوائم مالية معدلة لا تتأثر أسعار الأسهم، فمعظم معاملات السوق تسيطر عليها عمليات المضاربة وتهدف إلى الحصول على العائد الدوري المستمر وتفترض معه الاهتمام بالمعلومات المحاسبية المرتبطة بالتعديلات الخاصة بإعادة صياغة القوائم المالية، وسعر السهم في تاريخ النشر، وذلك وفقاً لما يعرف بالسوق الكفاء.

وفي دراسة (Street & Hermanson, 2019) ^{١١} بعنوان: "How do restatement affect Outside directors and boards? A Review of the literature". هدفها مراجعة الدراسات الأكاديمية السابقة المرتبطة بإعادة صياغة القوائم المالية ومجلس الإدارة والمديرين الخارجيين. توصلت الدراسة إلى أنه ينصب اهتمام الشركات بصورة أساسية على زيادة إعادة صياغة القوائم المالية لاستعادة سمعة المنشأة، إلا أن بعض الدراسات قامت بمطالبة العديد من الجهات لضرورة الزيادة في حجم المسؤولية الموضوعة على المديرين من خلال زيادة الرقابة للحد من حالات إعادة صياغة القوائم المالية، وأشارت هذه الدراسة إلى أهم ما يقع على الإدارة كرد فعل طبيعي لعملية إعادة صياغة القوائم المالية وهو ما يؤدي إلى فقدان عضو مجلس الإدارة لمقعده في المجلس.

كما دلت دراسة (مصطفى زكي حسين ، ٢٠٢٠) ^{١٢} بعنوان: "تحليل العلاقة بين إنعكاسات تعديل القوائم المالية وتعديل تقرير مراقب الحسابات وأثرها على قيمة المنشأة". إلى الكشف عن بعض الأسباب والدوافع المؤدية إلى ظاهرة تعديل القوائم المالية من خلال إعادة صياغة القوائم المالية، والتي قد تكون سبب التجاوزات المتمثلة في الأخطاء المتعمدة والتحريفات الجوهرية التي تتلخص في التحقق عن الإيرادات والمصروفات التي تتمثل في عمليات غش وتدليس واحتيال في القوائم المالية، بالإضافة إلى الأخطاء غير المتعمدة التي تتم من خلال إجراء تغييرات غير جوهرية في بعض بنود القوائم المالية مثل تصحيح خطأ محاسبي بسيط. توصلت هذه الدراسة إلى تحديد عدة حالات يجب مقابلتها في القوائم المالية التي تم مراجعتها حتى تقوم الشركات بتعديل هذه القوائم لاحقاً، كحدوث تحريف جوهري لبعض أنواع المخاطر، سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ممارسات محاسبية خاطئة، تشوية تم اكتشافه بواسطة نظم الرقابة الداخلية وأساليب الحوكمة المختلفة، فشل المراجع الخارجي في الكشف عن التحريف أو التشوية وقد تم إصدار القوائم المالية، حيث أنه إذا تم اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية بصورة لاحقة فإنه يتطلب تصحيح وتعديل للقوائم المالية المصدرة. وبالتالي، نستنتج أن ضعف وقصور نظم الرقابة الداخلية من الأسباب الرئيسية التي تساعد على تفاقم ظاهرة تعديل القوائم المالية وسوف تنخفض عندما يتم زيادة كفاءة هيكل الرقابة الداخلية وتحسين الإجراءات الخاصة به، والتي تعمل على اكتشاف الغش والأخطاء في عناصر القوائم المالية وتساهم في الحد من عمليات تعديل القوائم المالية.

هدفت دراسة (Burke et al., 2020) ^{١٣} وهي بعنوان: " Is Corporate Social Responsibility Performance Related to Conditional Accounting Conservatism". العلاقة بين أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والتحفظ المحاسبي المشروط، اعتماداً على وجهات نظر أصحاب ذا المصلحة فيما يتعلق بتعزيز معلومات أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وللتحقق من الاعتماد على استخدام وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تم جمع البيانات من قاعدة بيانات

(KLD). توصلت الدراسة إلى أن الطلب على التحفظ المشروط ينشأ في المقام الأول من وجود قلق من الأطراف المتعاقدة المختلفة بشأن الانتهازية الإدارية وعدم وجود تناسق في المعلومات. وبالتالي، تستنتج الدراسة وجود علاقة سلبية بين المحافظة المشروطة وأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكانت هذه النتائج قوية من أجل التوجه لتحليل الاختلافات والتدابير البديلة للتحفظ المشروط، وعلى ذلك كشفت التحليلات أن الارتباط السلبي أكثر وضوحاً للشركات والمؤسسات التي يكون لديها أكبر قدر من عدم التماثل في المعلومات وإدارة أقوى للشركات.

كما هدفت دراسة (سناء ماهر مجدي مسعود، ٢٠٢٠) ^{١٤} بعنوان: "قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم". إلى اختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم وتطبيق ذلك على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (EGX50). حيث اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (٣٦) شركة مسجلة في البورصة المصرية (EGX50) خلال الفترة من عام (٢٠١٧) حتى عام (٢٠١٩). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية بخطر انهيار أسعار الأسهم، بينما توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين تبني معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقرير المالي.

تقييم الدراسات السابقة:

يتضح للباحثة مما سبق أن الدراسات السابقة قد توصلت إلى:

اتفقت الدراسات السابقة حيث كشفت دراساتهم عن وجود علاقة سلبية ومعنوية بين التحفظ المحاسبي والملاءمة والقيمة للمعلومات المحاسبية، وكذلك علاقة سلبية بين أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحافظة المشروطة، كما أن البيئة الداخلية للمؤسسات والشركات عند تقييمها لأوجه القصور لم تؤثر على خيارات سياسات التحفظ المحاسبي. كما اتفقت أيضاً على أن هناك علاقة طردية بين ممارسة

التحفظ المحاسبي والحد من ممارسات إدارة الأرباح للشركات والمؤسسات، وأكدت على أن التحفظ المحاسبي يزيد من امكانية وحساسية الاستثمار والتدفق النقدي. وايضاً على وجود تأثير معنوي مباشر لقياس استرداد مكافآت القادة التنفيذيين على الحد من امكانية إعادة صياغة القوائم المالية وكذلك لإعادة صياغة القوائم المالية على القيمة السوقية للشركات ، حيث وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة الاسترداد ومكافآت التنفيذيين وبين إعادة صياغة القوائم المالية. بينما توصلت الدراسات على أن جودة التقارير المالية لها تأثير سلبي ومعنوي على كفاءة الاستثمار وأن هناك ارتباطات سلبية ومعنوية بين جودة التقارير والتحفظ المحاسبي عن جودة الأرباح بالتقرير المالي، مما ساهم في انخفاض قيمة الشركات كما اتفقت على أن معايير التقارير المالية الدولية تساهم في تحسين جودة القوائم والتقارير المالية، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع سواء في جودة تلك القوائم المالية وإدارة الأرباح الحقيقية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للتحفظ المحاسبي على المرونة المالية للشركة، كما يدعم التحفظ المحاسبي جودة التقارير المالية وينتج معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المنشأة. واختلف البعض منها على وجود علاقة سلبية بين إعادة صياغة القوائم المالية على المديرين الخارجيين ومجلس الإدارة، وكذلك علاقة سلبية بين رد فعل سوق الأوراق المالية لتعديل قوائم مالية له تأثير على إعادة صياغة القوائم المالية على تفاعل حجم التداول مع ابراز الإيرادات ويتبين ذلك أنها أدت إلى ارتفاع في جودة القوائم المالية إدارة الارباح الحقيقية.

وبانتهاء عرض الباحثة لبعض الدراسات السابقة والتعليق عليها من حيث جهتين الاختلاف والاتفاق، تم التوصل الي ان تحليل التحفظ المحاسبي، وامكانية تطبيق إعادة صياغة القوائم المالية، ومدى تأثير التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة التقارير المالية، إلى أنه لازال الجد قائم حول العلاقة بين هذه المتغيرات. بالرغم من أن الدراسات السابقة قد تناولت التحفظ المحاسبي من زوايا متعددة، وكذلك امكانية إعادة صياغة القوائم المالية، وجودة التقارير المالية إلا أنها لا زالت تعاني من النقص الواضح في مجال ربط التحفظ

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد محمد عبد الخالق

المحاسبي بإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية وجودة التقارير المالية، كما تبين أيضاً أن الدراسات السابقة وفي حدود علم الباحثة تبين ندرة الدراسات التي قامت تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة التقارير المالية حيث لم تتناولها سوى دراسات قليلة.

أهم ما يميز البحث الحالي:

في ضوء ما سبق تبين أن هذا البحث يعد من أوائل الأبحاث الذي تناول الجانب النظري والتطبيقي تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة التقارير المالية، مما يبرهن على أهمية الموضوع ويوضح الفجوة البحثية للبحث الحالي، كما ساعدت الدراسات السابقة على التأصيل النظري والعلمي للتحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة التقارير المالية وإن كانت بشكل منفرد، مما يتيح للباحثة إجراء مقارنات بين نتائج الدراسات السابقة والبحث الحالي.

المبحث الثاني

الإطار النظري

مقدمة:

يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم واقدم السياسات المحاسبية التي أولها الفكر المحاسبي اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة ، مما كان له أثر ملموس في تحسين درجة مصداقية وموثوقية التقارير المالية .طلبت الإدارة مساعدة مالكي الشركات ومساهميها مع مجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركات ، ومع اتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الخاصة على حساب المساهمين ، بدأت التقارير المالية تفقد موثوقيتها و وبالتالي ، تم اتخاذ قرارات قد تكون غير صحيحة ، وخاصة قرارات الاستثمار تعتبر المحافظة على المحاسبة من أهم القضايا المحاسبية التي أثارت جدلاً واسع النطاق في الفكر. كما لا يزال التحفظ المحاسبي قائماً حتى الآن بين مؤيديه ومعارضيه ، الأمر الذي جعل الجهات المعنية تختلف في تصورها لمفهومه ، الأمر

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماع احمد محمد عبد الخالق

الذي دفع الباحثين للاختلاف في تعريف التحفظ المحاسبي ، حيث دفعهم إلى بذل الكثير من الجهد في هذا الموضوع. من ناحية أخرى ، حظيت ظاهرة امكانية إعادة صياغة القوائم المالية باهتمام كبير، خاصة بعد حدوث العديد من الفضائح والأزمات المالية لبعض الشركات الكبرى . للمعلومات التي جعلت العديد من الشركات تواجه تحديات كبيرة عند إعداد التقرير المالي بالجودة المرغوبة التي يعتمد عليها الذين يستمرون في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتعرض الباحثة من خلال ذلك التأصيل العلمي للتحفظ المحاسبي من خلال النقاط التالية:

١ : التحفظ المحاسبي.

٢ : امكانية إعادة صياغة القوائم المالية .

٣ : أثر تحليل التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية.

١ : التحفظ المحاسبي:

١/١ - مفهوم التحفظ المحاسبي:

من خلال إطار وعرض وإعداد القوائم المالية،^{١٥} عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، على أن ممارسة التحفظ المحاسبي هو درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب وفي حاله عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، ويجب التأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب. عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي^{١٦} التحفظ المحاسبي أنه ردة الفعل الحريصة للمخاطر وحالات عدم التأكد لضمان حالات المخاطر الكامنة وحالات عدم التأكد في منظمات الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كاف 3 بمراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال، وعند وجود تقدير ان لمبالغ سوف تحصل أو تدفع في المستقبل وكلاهما متساويان تقريبا فان التحفظ المحاسبي يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلا، وإذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثها بالتساوي، فإن التحفظ ليس بالضرورة أن يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤما من الأخرى.

ومن خلال هذا العرض يتضح للباحثة أن التحفظ المحاسبي ليس كما يري بعض معارضيه، وانه يجعل القوائم المالية غير محايدة أو يفقدها الحيادية ومن ثم الموثوقية، وليس كما يبالغ فيه البعض الآخر حتى يفقد الحيادية حقيقة، وبعد هذه المحاولة استقراء مفهومه لدى الهيئات والجهات المصدرة للمعايير، ومفهومه لدى الباحثين، يتبين أنه يدور بين تعجيل الاعتراف بالخسائر، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، ويتضح للباحثة أن التحفظ المحاسبي هو "إدارة للنظرة المستقبلية للمنشأة عند وضع الاختيار أو الخطط بين البدائل المتاحة أو السياسات، بالإضافة إلى أن جوهر تطبيق التحفظ المحاسبي يتمثل في الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية المفصح عنها، والتعقل عند مواجهة الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها، بقصد عدم المبالغة في تخفيض الدخل أو الأصول أو تضخيم المصروفات أو الالتزامات".

٢/١ - أنواع التحفظ المحاسبي:^{١٧}

لقد اتفق العديد من الباحثين على أن هناك نوعين من التحفظ المحاسبي وهما كالاتي التحفظ المحاسبي المشروط يعتمد على الأحداث الفعلية المحتملة بينما التحفظ المحاسبي غير المشروط يعتمد على الأحداث الاقتصادية الفعلية.

أ- التحفظ المحاسبي المشروط (Conditional Conservatism):

يعنى أن التحفظ المحاسبي يكون معتمداً على وقوع أنباء أو أحداث معينة وهوما يسمى ايضاً بالتحفظ المعتمد على الأخبار أو اللاحق وذلك بقصد تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول نتيجة احتمال تحقق بعض الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها وهذا معناه أن القيمة الدفترية للأصول يجب تقييمها بأقل من قيمتها السوقية بافتراض أن الظروف غير الجيدة هي التي تتم في السوق، وتخفيض قيمة الأصول إذا توقعنا أن الظروف الجيدة هي التي تتم وهذا النوع من التحفظ يرتبط بتعجيل الاعتراف بالإيرادات والخسائر وتعجيل الاعتراف بالمصروفات لحين التحقق

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماع احمد محمد عبد الخالق

منها، ويعني ذلك تطبيق السياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية.

ب- التحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional Conservatism):^{١٨}

يعنى أن التحفظ المحاسبي لا يعتمد على وقوع الأنباء أو الأحداث معينة، والذي يسمى أيضاً التحفظ القبلي أو التحفظ المستقل عن الأخبار لعدم ارتباطه بالأخبار الاقتصادية المتاحة، وكما يطلق عليه أيضاً تحفظ قائمة المركز المالي لتأثيره على قيمة الأصول الواردة، ونشأة هذا التحفظ من خلال اختيار الإدارة لتطبيق سياسات وطرق محاسبية معينة مسبقاً، بمعنى أن يتم تسجيل الأصول من البداية بقيمة دفترية تقل عن القيمة السوقية لها خلال حياة الأصل كالأصول غير الملموسة وغير المعترف بها وبالتالي يؤدي إلى نشأة شهرة غير مسجلة.

٣/١- أهمية التحفظ المحاسبي:

أ. تؤدي الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية مثل، عقود الدين، والضرائب، والعوامل التنظيمية والمؤسسية، وهناك تزايد في حالات التقاضي والإفلاس من خلال الاهتمام بالتحفظ المحاسبي.

ب. يعتبر التحفظ المحاسبي من ضمن السمات الأساسية للتقارير المالية، وتؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية ويكون من خلال الزيادة الوقتية لانعكاس الأخبار السارة على الربح المحاسبي ويكون أثر ذلك على انخفاض تكلفة الأموال، وينعكس ذلك على زيادة مقدرة المحللين الماليين من خلال التنبؤ بالربح المحاسبي للشركة.

ج. ويحدد التحفظ المحاسبي السياسات المحاسبية الأساسية التي تتضمن من خلالها أن يكون من شأنها إظهار أدنى القيم للأصول والإيرادات من بين عدة قيم متاحة، وأعلى القيم للالتزامات والمصروفات من عدة قيم متاحة، حيث إنه كلما زادت المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، كلما كانت هناك فرصة أكبر للإدارة

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماع احمد محمد عبد الخالق

لتقوم بإدارة الأرباح، ويساهم التحفظ المحاسبي في تحديد مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية.

د. يساعد التحفظ المحاسبي على مواجهة مشاكل الوكالة.

هـ. يتجنب التحفظ المحاسبي من تحمل المنشأة تكاليف قضائية محتملة، ويساعد على تخفيض التكاليف السياسية التي تنتج من تقييم الأصول والأرباح بأكثر من قيمتها.

و. ويتم زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً، نتيجة للتأكد من وجو تلاعب في الأرباح من خلال جانب الإدارة في معظم بيانات التقرير المالي، ويكون التأكد من جانب الأطراف الأخرى ذوي العلاقة في المنشأة.

ويمكن للباحثة القول ان اهمية التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير والقوائم المالية، سواء من الناحية التطبيقية، أو من الناحية النظرية، لدوره الفعال من مواجهة المخاطر المستقبلية المحتملة، والحفاظ على رؤوس الأموال والأصول وحماية حقوق الأطراف ذوي العلاقة، ويساعد التحفظ المحاسبي الإدارة والقادة في اختيار أفضل السياسات والوسائل المتاحة لديها، ومن ثم تقليل المخاطر، مما يشير كل هذا إلى صدق وعدالة القوائم المالية.

٤/١ - الدوافع المختلفة للتحفظ المحاسبي:

أعطت معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا بالتحفظ المحاسبي كأحد جوانب التعبير الصادق، حيث عبر عنه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1980) من خلال قائمة المفاهيم رقم (٢) بأنه "رد فعل حذر لحالة عدم التأكد لمحاولة ضمان أن المخاطر الملازمة لأنشطة الأعمال قد تم أخذها في الاعتبار على نحو كاف"، وقد تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 1989) التحفظ المحاسبي حيث أشار في الإطار المفاهيم إلى أنه يتضمن الحذر وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات بأقل مما يجب. ولقد اتجهت جهود بعض الباحثين إلى البحث عن الاسباب والدوافع والتي تقع وراء التحفظ المحاسبي وتباينت آراءهم في هذه

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماع احمد محمد عبد الخالق

الدوافع التي تقع وراء التحفظ المحاسبي، ويمكنه للباحثة تحديد أهم دوافع التحفظ المحاسبي كما يلي:

أ) الاعتبارات الضريبية:^{١٩}

تؤثر الضرائب على التحفظ المحاسبي من خلال اتباع سياسات محاسبية حيث تؤدي إلى تأجيل الأرباح الحالية إلى فترات متباعدة، لتجنب فرض ضرائب مرتفعة، والتأثير الحكومي على المجال المحاسبي من خلال القوانين والتشريعات الضريبية ويعتبر رقم الربح المحاسبي هو الأساس الذي تحسب عنها الضريبة، حيث يعتبر التلاعب في الأرباح هو السبيل الوحيد لتخفيض الضريبة المستحقة على المنشأة، وهذه الاعتبارات تؤثر على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية.

وترى الباحثة ان الضرائب تعتبر بمثابة دافع قوي للإفصاح المحاسبي عن الربح بشكل يتطابق مع الربح القابل للضريبة، فالشركة عندما تحقق أرباحا ويكون لديها دخل خاضع لضريبة ومدفوعات فوائد، يكون لديها دافع قوي لتأجيل هذا الربح لتخفيض القيمة الحالية للضرائب، وتأجيلها إلى فترات مالية لاحقة، مما يؤدي إلى تقييم منخفض للأصول.

ب) الدوافع السياسية المحاسبية:^{٢٠}

أشارت إلى هذا الدفع عدد من الدراسات التي أوضحت أن الشركات تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يمكن أن تزيد من خلاله التكاليف السياسية التي تتحملها، ويظهر هذا الدفع بشكل كبير في الشركات ذات الحجم الكبير نسبياً والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، ومن المحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض الربح، لتفادي فرض ضرائب جديدة أو تخفيض الدعم الحكومي المقدم.

وترى الباحثة أنه على الإدارة والقادة التنفيذيين أن تفكر في تطبيق التحفظ المحاسبي لدعم استراتيجياتها طويلة الأجل، وبحيث يصبح أداء الشركات أفضل في المستقبل.

(ج) الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية: ^{٢١}

يعد التحفظ المحاسبي من أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في كل تعاقدات المنشأة والتي تتم وفقاً للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، ويعتبر المحرك الأساسي لظهوره وتطوره هو الدور التعاقدى، ومن خلال ذلك يتم التركيز على تأثير هذه المعلومات على عقود الدين وعقود المكافآت للإدارة، فالإدارة لا ترتبط بمنشأة ما لفترة طويلة، وفي الأجل المتوسط أو الطويل سوف تنتقل سلطة اتخاذ القرار من الإدارة الحالية إلى إدارة أخرى وتكون مصلحة الإدارة الحالية هي زيادة صافي أصول المنشأة الحالي على حساب المستقبل، وتنشأ عقود الدين بين المنشأة والأطراف المقرضة للأموال، وتتم عادة بناء على قيم الأصول والأرباح وذلك لقياس قدرة المنشأة على السداد لأصل الدين أو أعباء خدمة الدين، ويساعد التحفظ المحاسبي في حماية الدائنين من خلال عدم المبالغة في تقييم الأصول، وكذلك يمكن تخفيض درجة المخاطر التي يتعرضون لها سواء من حيث السياسات التوزيعات أو مقدار الأرباح المقررة.

وترى الباحثة ان الحد من قدرة القادة على السلوك الانتهازي، ومن شأنه يؤثر سلباً على قيمة المنشأة عندما تواجه تعثر مالي، ويتم استبعاد بعض الأصول المدرجة في قائمة المركز المالي مثل الشهرة، ومن خلال هذه القيود تتأثر مؤشرات النسب المالية التي من خلالها يتم الحكم على قدرة سداد المنشأة، وتحديد المديونية التي يمكن أن تمنح لها.

(د) الدوافع القضائية: ^{٢٢}

في بداية هذا القرن شهد حالة من الإفلاس في العديد من الشركات والمؤسسات الكبيرة على مستوى العالم مثل (Enron; Global; Xerox)، ويرجع

ذلك لعدد من الأسباب أهمها، تضليل وإخفاء المعلومات، والمغالاة في الأرباح، والعبث والغش والأخطاء المحاسبية، مما أثر سلبيا على كافة أفراد ومنظمات وهيئات المجتمع وخاصة المستثمرين، ومن أهم هذه التأثيرات انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسواق المالية وانخفاض الثقة والمصادقية لهذه المنشآت، وتكون الدعاوى القضائية كثيرة عندما تكون الأرباح وصافى الأصول مبالغاً فيها بشكل كبير، لذا فإن مواجهة الإدارة لخطر المقاضاة يدفعها للالتزام أكثر بالتحفظ المحاسبي، حيث انه يزداد من حساسية الاستثمار، ويحد من تكاليف المسؤولية القانونية التي من الممكن أن تتحملها المنشأة حيث تنخفض قيمة المنشأة نتيجة لارتفاع هذه التكاليف .

هـ) العوامل التنظيمية:

أن عملية إصدار المعايير المحاسبية هي أحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى المجتمع، كما أن التنظيم المحاسبي يمثل نوع من التدخل الخارجي بالنسبة لإدارة المنشأة، لضمان توحيد الممارسة المحاسبية على مستوى المجتمع، ويختلف في دول العالم بمدى استقلالية التنظيم المحاسبي فيها، ودرجة التدخل الحكومي، وقد يتم التدخل من جهات مهنية حكومية أو غير حكومية، أو جهات غير مبينة ذات طابع حكومي، والمجتمع المهني والأكاديمي وغيرها يمارس ضغوطاً كبيرة على الهيئات المهنية، للتمسك بالآليات التي تحمي مستخدمي القوائم المالية من التصرفات الانتهازية للإدارة، لذلك وسوف يكون الاتجاه الغالب لتلك الهيئات هو اتباع المنشآت سياسات متحفظة كوسيلة لحماية الأطراف المستفيدة، والقائمين على تنظيم سياسات والمعايير المحاسبية لديهم دوافع لتفضيل التحفظ المحاسبي، وقد يواجه انتقادات أكبر إذا كان التحفظ المحاسبي يؤدي إلى المبالغة في تقييم الأرباح والأصول، وتعتبر التشريعات أحد الدوافع للمنشآت للتقرير عن أرقام متحفظة في القوائم المالية.

وتخلص الباحثة إلى أن هذه الدوافع تعمل منفردة نحو التأكيد على أهمية التحفظ المحاسبي، وضرورة التمسك به وعدم التخلي عنه عند إعداد القوائم والتقارير المالية للمنشآت. ومن الجدير بالذكر أن إعادة صياغة القوائم المالية لا تحتوي على

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

مصطلح التحفظ المحاسبي ضمن إطار وعرض وإعداد القوائم المالية تؤيد من فكرة تطبيق التحفظ المحاسبي.

٥/١- مقاييس التحفظ المحاسبي:

أ- مقياس التوقيت غير المتماثل (AT) Asymmetric Timeliness:

إلا أن الباحثة قد لاحظت أن نموذج (Basu 1997) يعمل على تصميم مقياسه القائم على السوق استناداً إلى الفكرة القائلة وتعكس أسعار الأسهم جميع المعلومات المتاحة للجمهور، وليس المعلومات الموجودة فقط في البيانات المالية، والسوق يتسلم أخبار سيئة أو جيدة من مصادر مختلفة ويعكسها فوراً في أسعار الأسهم ومن ثم تحدث عوائد الأسهم الموجبة أو السالبة، والتحفظ المحاسبي هو السبب الذي يعكس الأخبار السيئة في الأرباح بصورة أسرع نسبياً من الأخبار الجيدة وهو يعرف باسم التوقيت غير المتماثل للأرباح، فكان Basu هو أول من ربط التوقيت غير المتماثل مع التحفظ المحاسبي المشروط CC، وكل ما زاد التوقيت غير المتماثل زادت مع درجة التحفظ المحاسبي.

ب- مؤشر الاحتياطات السرية (C- Score) Penman& Zhang2002:

وينعكس الاحتياطي السري الفرق بين القيمة الدفترية لصافي الأصول والقيمة السوقية لحقوق الملكية، وقد ينشأ نتيجة ممارسات محاسبية متحفظة مطبقة من جانب إدارة المنشأة وتهدف إلى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في فترات تنسم بأداء مالي قوي لإعادة استخدامها في فترات تنسم بأداء مالي ضعيف، ويعكس مقدار هذه الاحتياطات التي تتطور عبر الزمن مدى تحفظ النظام المحاسبي لإعداد جودة التقرير المالي، ونظراً لعدم وضوح قيمة الاحتياطات السرية بشكل صريح في إعادة صياغة القوائم المالية تلجأ الدراسات في هذا الشأن إلى تقديرها، ومن خلال هذا السياق تبنت الدراسات المحاسبية مدخلين لقياس الاحتياطات السرية، المدخل الأول قد يكون التحفظ المحاسبي قدم مدخل أكثر قبولاً مدخلا أكثر قبولاً لقياس نسبة

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

الاحتياطات السرية المقدرة إلى صافي الأصول التشغيلية (C-Score). ويمكن التعبير عنها باستخدام المعادلات التالية: ^{٢٣}

$$Cit = ERit$$

$$NOAit$$

$$Cit = (INVresit + RDitres + ADVitres) / NOAit$$

ERit: الاحتياطات الناتجة عن تقدير تكلفة المخزون بطريقة لوارد أخيراً يصرف أولاً.

INVit: احتياطات التطوير والبحوث المتمثلة في الاستهلاك المقدّر وإذا ما تم معالجتها كمصروف رأسمالي.

Rdit: الاحتياطي الناتج عن معالجة نفقات الإعلان كمصروف إيرادي.

ADVit: إلى صافي الأصول التشغيلية.

NOAit: ويستبعد من الأصول التشغيلية الالتزامات التشغيلية بعد استبعاد الأصول والالتزامات المالية.

أما المدخل الثاني فقد يكون مدخل يستند إلى استخدام مؤشرين أولهما نسبة نفقات البحوث والتطوير إلى المبيعات، وبينهما نسبة نفقات الإعلان إلى المبيعات وهو المدخل الأقل قبولاً.

ج- نموذج (Givoly & Hayan 2000):

وقد ذكر هذا النموذج أن مع مرور الوقت يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الربح التراكمي، أي أن حجم المستحقات على مدى فترة من الزمن هو مقياس حقيقي للتحفظ المحاسبي وفقاً عندما يميل الدخل إلى الاقتراب من التدفقات النقدية سيتم إغلاق المستحقات الدورية إذا لم يتم ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل دائم على فترة طويلة من الزمن، ويتم قياس التحفظ المحاسبي على أساس المستحقات غير التشغيلية ويتم احتسابها على النحو التالي:

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد محمد الخالق

المستحقات غير التشغيلية = إجمالي المستحقات- المستحقات التشغيلية مجموع
المستحقات= صافي الدخل- التدفقات النقدية التشغيلية المستحقات التشغيلية = التغير
في المخزون + التغير في الحسابات المدينة+ التغير في غيرها.

٢: امكانية تعديل إعادة صياغة القوائم المالية في ضوء المعايير الدولية:

عرفت امكانية تعديل إعادة صياغة القوائم المالية أنها تصحيح للمعلومات المحاسبية السابق إصدارها والمفصح عنها في القوائم المالية لكونها مضللة وقد تؤدي إلى وجود اكتشاف تدليس وفصائح محاسبية وغش، ومن خلال ذلك توصلت الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية ويكون الاعتماد على الاقتراض بالتمويل الخارجي من البنوك، وبعد تعديل القوائم المالية تؤدي إلى تأثير سلبي على قرار التمويل وخاصة مصادر التمويل التي من الممكن الاعتماد راس مال الاسهم.

أن الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى امكانية تعديل ظاهره إعادة صياغة القوائم المالية تكون سبب التجاوزات المتمثلة في التحريفات والأخطاء الجوهرية والتي تتلخص في التحقق من المصروفات والإيرادات والتي تمثل عمليات الاحتيال والغش والتدليس في القوائم المالية، ويكون هناك أخطاء غير متعمدة تتم من خلال إجراء تغييرات غير جوهرية في بعض من بنود إعادة صياغة القوائم المالية مثل تصحيح خطأ محاسبي.

وترى الباحثة ان هناك حالات يجب مقابلتها في إعادة صياغة القوائم المالية ويتم مراجعتها من قبل الشركات التي تقوم بتعديل هذه القوائم لاحقاً، تؤدي إلى حدوث تحريفات جوهرية لبعض أنواع المخاطر، ويتم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية. وأن ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية تعتبر تصحيحات لاحقة في تطبيق التغييرات والسياسات المحاسبية، وإذا كان الإعلان عن تعديلات إعادة صياغة القوائم المالية تزيد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية والداخلية وتؤدي إلى ارتفاع مخاطر المعلومات، وأن مخاطر المعلومات التي في تلك الشركات تخفض من دوافع المستحويين المحتملين.

كما يوجد آثار سلبية على إعادة صياغة القوائم المالية بالرغم من وجود ترحيب من هيئات المستثمرين والمنظمين بالجهود الفائقة نحو تعديل الأخطاء المحاسبية وتصحيح وتعديل أخطاء وتحريفات جوهرية موجودة بالقوائم المالية للشركة السابق إصدارها، ويقصد بتصحيح الأخطاء وتكون أخطاء الاعتراف والإفصاح والقياس والعرض في إعادة صياغة القوائم المالية، والشركات تفشل في توفير تعديلات ملائمة وتؤثر في نشر الأرباح وتؤدي إلى تأخير في نشر تقارير مالية.

وترى الباحثة أن امكانية تعديل ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية وجود حدث غير مرغوب فيه ويمكن لقيادات الشركة أن تقوم بتنفيذ استراتيجيات معينة لإصلاح ذلك الخل نتيجة تعديل إعادة صياغة القوائم المالية من خلال إعادة هيكلة الشركة ولا بد من معرفة من هو المسؤول عن تعديلات القوائم المالية ومعرفة ما هو السبب في الدوافع والأسباب الكامنة وراء تعديل ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية ولا بد من التخلص من الجوانب السلبية الموجودة في الشركة وتعمل على تعديل القوائم المالية.

٣- أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية:

يؤدي التحفظ المحاسبي إلى قيام المحاسبين بتجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير صحيحة، وأن ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهو يعتبر من أهم آليات الحوكمة وحيث تخفض من قدرة الإدارة من التلاعب في تضخيمها أو الأرباح ومما يزيد من قيمة التدفقات النقدية الوهمية للشركة، وسنوضح أهم النقاط التالية في علاقة التحفظ المحاسبي بإعادة صياغة القوائم المالية.

أ- علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية: ^{٢٤}

يساعد التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، وقد تقلل السياسات المحاسبية المتحفظة من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية وان استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة تساعد في إظهار التقارير

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

المالية بموضوعية ودقة اكبر وتؤدي إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية والمستثمرون يعتمد عليها في اتخاذ العديد من القرارات، وتعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية.

ب- شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وعلاقته بالتحفظ المحاسبي:

أن التحفظ المحاسبي يساعد الأدبيات المختصة في الحد من الممارسات الانتهازية للمدراء وخصوصا ما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء ويساهم في توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين، ويعمل على زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

١- التحفظ المحاسبي له أثر على الإفصاح على المعلومات في الوقت المناسب:

يعتبر التحفظ المحاسبي من الأمور الهامة عند إعداد القوائم المالية التي تؤخذ بنظر في الاعتبار لتجنب الخداع والتضليل في المعلومات المستخدمة لإعداد هذه القوائم، وان تطبيق التحفظ المحاسبي يعمل على توفير الموثوقية في القوائم المالية وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها، ويسهم في زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

٢- التحفظ المحاسبي له أثر على المركز المالي والنتيجة:

أوضحت الدراسات السابقة أن الالتزام بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية وقد حصلت على تقرير نظيف من خلال مدقق الحسابات الخارجي حول عدالة القوائم المالية وصدق تمثيلها للمركز المالي ويعكس نتيجة النشاط ضمنيا وتعمل على توفير شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك من وجهة نظر مدقق الحسابات.

٣- التحفظ المحاسبي وأثره على تخفيض عدم تماثل المعلومات:

كما أن تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي يسهم في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتحدث غالبًا بين باقي أطراف المصلحة الآخرين وبين إدارة الشركات،

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماع احمد محمد عبد الخالق

ومن خلال ذلك يتم التزام إدارة تلك الشركات بالإفصاح المبكر في الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين والأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

ج- التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة الأرباح المحاسبية:

ذكر العديد من الباحثين ان جودة الأرباح من منظور التحفظ بمدى التحفظ في الأرباح المعلن عنها في قائمة الدخل للشركة، والتحفظ المحاسبي يقوم بدور مهم في تطبيق واختيار الإجراءات والسياسات المحاسبية ويوفره الموثوقية في القوائم المالية.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقرير المالي:

أوضحت أغلب الدراسات العلاقة الواضحة للتحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي، ينقسم إلى نوعين هما:

١) مستخدمو التقرير المالي من سوق الدين: Debt Market Users

فيما يلي علاقة التحفظ المحاسبي على مستخدمي التقرير المالي في سوق الدين، ولا يختلف جودة التقرير المالي بالنسبة لمستخدميها من سوق الدين، عن مستخدميها المستثمرين الماليين والمحللين، ومن سوق الأسهم- المقترضين والمقرضين، وتحدد جودة التقرير المالي في نفعية تلك التقارير في إحداث فارق من الملاءمة، وقرارات مستخدميها، وتخفيض تعرض المصالح بين المقرضين Lenders، والمقرضين Borrowers، وينعكس ذلك اقتصاديا من خلال خفض تكلفة رأس المال المقترض Debt Cost of Capital^{٢٥}.

٢) مستخدمو التقرير المالي من سوق الاسهم: Equity Market Users

حيث يضم سوق الأسهم فئتين من مستخدمي التقرير المالي هما: الأسهم Investors، المحللون الماليون Financial Analysts ويتناول علاقة التحفظ المحاسبي بنوعية على نفعية جودة التقرير المالي لمستخدميها من سوق الأسهم من

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

خلال بعدين: عدم التماثل للمعلومات المحاسبية، والقيمة الملاءمة، ويشار إلى القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في إطار العلاقة الإحصائية بين أسعار الأسهم وعوائدها، والمعلومات المحاسبية، وفي هذا المجال هناك الكثير من جهات النظر التي تناولت تلك العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقرير المالي ؛ ومن وجهة نظر أخرى ترى ان القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية تعنى قدرة هذه المعلومات على تفسير سلوك وأسعار الأسهم في الفترة السابقة (القيمة التأكيدية)، وإحدى جهات النظر الاخرى ترى أن هذه القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية تعنى مدى قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالعوائد المستقبلية (القيمة التنبؤية) ^{٢٦}.

العلاقة بين إعادة صياغة القوائم المالية وجودة التقرير المالي:

وتعتبر التقارير المالية وسيلة هامة يمكن لمستخدميها توصيل المعلومات عن أداء الشركة للمستثمرين وتعد من أحد آليات حوكمة الشركات، وهناك الكثير من الدراسات أكدت على أثر علاقة جودة التقرير المالي على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث تؤثر على تصميم وهيكلة عقود القروض، وأن جودة التقرير المالي المرتفعة تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وتزيد من قدرة الشركة على الوصول لمصادر التمويل الخارجي وكما تؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالإضافة لدورها في تخفيض عدم التأكد من أحد الحواجز للتحديد الدقيق لخطر الائتمان وعدم إمكانية الحصول على معلومات موثوق فيها ودقيقة وبالتالي تنخفض جودة التقرير المالي وعدم التأكد بشأن خطر الائتمان وتؤدي إلى كفاءة وزيادة الاستثمار ^{٢٧}.

ويعد التقرير المالي مصدر أساسي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وأن المستثمرون يتخذ قرارات شراء الأسهم وذلك من خلال تحليل التقارير المالية والدائنون يقرر إقراض الشركة والدخول في تحد أسعار الفائدة واتفاقات تعاقدية أخذين في الاعتبار الأرقام المحاسبية والتي تتضمنها جودة التقرير المالي، وبالتالي يكون الاحتياج لجودة التقرير المالي أكبر نظراً لعدم كفاءة أسواق رأس المال ^{٢٨}. وعلى استخدام تعديل القوائم المالية وهو مقياس لإدارة الأرباح وتكون وفقاً لدوافع التقرير المالي وبالتالي

تؤثر على جودة القوائم المالية ويؤثر على حافز إعداد التقرير المالي على استراتيجيات الإفصاح والتي يقوم بها المديرون بتوظيفها، وتساعد الإدارة المديرون لإدارة الأرباح في مقابلة متطلبات محددة وتعاقدية مثل اتفاقيات الديون وبالتالي تؤثر على النتائج التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المقرر عنها وتعمل على تضليل حملة الأسهم حول الأداء الإقتصادي للشركة. وأن تعديل القوائم المالية يعمل على تحسين جودة التقرير المالي ويكون من خلال إجبار الشركات على الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعزز مقارنة القيم المحاسبية لفترات مختلفة لنفس الشركة والشركات أخرى لفترات مختلفة، وتؤدي إلى تحسين مكونات النسب المالية والأرباح، وأن تعديل القوائم المالية يمنح القيم المحاسبية الخصائص النوعية الأساسية من اتساق، وثقة المستثمرين، قابلية للفهم، جودة محاسبية.

كما أوضحت الباحثة في هذا المبحث علاقة التحفظ المحاسبي بإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال عدة عناصر هي:

أ- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية:

وجود علاقة التحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية تنقسم إلى عدة نقاط وهما: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية، شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وعلاقته بالتحفظ المحاسبي، التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة الأرباح المحاسبية، التحفظ المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات التحفظ المحاسبي وعلاقته بتكلفة الأموال المملوكة، التحفظ المحاسبي وعلاقته بالقيمة العادلة.

ب- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية:

أن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقرير المالي وتنقسم إلى نوعين وهما: مستخدمو التقرير المالي من سوق الدين: Debt Market Users، مستخدمو التقرير المالي من سوق الأسهم: Equity Market Users

ج- العلاقة بين إعادة صياغة القوائم المالية وجودة التقرير المالي:

أن هناك علاقة بين إعادة صياغة القوائم المالية وجودة التقارير المالية وذلك لأن تعتبر التقارير المالية وسيلة هامة يمكن لمستخدميها توصيل المعلومات عن أداء الشركة للمستثمرين وتعد من أحد آليات حوكمة الشركات، وأن تعديل القوائم المالية يعمل على تحسين جودة التقرير المالي ويكون من خلال إجبار الشركات على الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة المستهدف في الأكاديميين والممارسين في مجال المحاسبة والمراجعة، وعليه قامت الباحثة باستخدام الاستقصاء الإلكتروني/ عبر الانترنت وإتاحته لجمهور واسع من المشاركين المحتملين من خلال تصميمه باستخدام محرك البحث Google Drive ونشره عبر المواقع المتخصصة بذات المجال، وذلك لضمان التفاعل مع الاستبيان والحصول على أعلى نسبة استجابة، ولقد بلغ حجم العينة ٣٦٠ مفردة ممثلة للقوائم المستردة والصالحة للتحليل ولقد شملت عينة الدراسة: (المحاسبين بالشركات- المراجعين بالمكاتب الخارجية).

ثانياً: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرض:

قامت الباحثة بعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبارات مدى صحة الفرض من خلال تناول وعرض العناصر التالية:

١: التحليل الإحصائي الوصفي لأهم متغيرات البحث.

٢: اختبار الفرض.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

١ : التحليل الإحصائي الوصفي لأهم متغيرات البحث:

نتائج التحليل الوصفي لمحور مؤشرات جودة التقارير المالية للكشف عن أثر التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقارير المالية.

جدول رقم (١/١)

نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الخاصة بالمحور

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	تتمتع المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركة بمجموعة من الخصائص النوعية (الملائمة، والموثوقية والموضوعية) التي تجعلها أكثر جودة.	٣,٨٧	٠,٥٥	٠,٧٧
٢	وجود خاصيتي الملائمة والموضوعية في معلومات القوائم المالية للشركة غير كافي لاتخاذ قرار سليم دون الاهتمام بتوقيت الحصول على المعلومة.	٣,٨٣	٠,٥٦	٠,٧٧
٣	التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة القوائم المالية للشركة.	٣,٨٦	٠,٥٦	٠,٧٧
٤	هناك إجماع أكاديمي على أن جودة التقارير المالية للشركة تشير إلى مدى الدقة التي ينقل بها التقرير المالي المعلومات عن عمليات الشركة وبصورة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة.	٣,٨٥	٠,٥٧	٠,٧٧
٥	سوء استخدام السياسات المحاسبية للشركة يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.	٣,٨٥	٠,٥٥	٠,٧٧
٦	يؤدي التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ المحاسبي لإنخفاض جودة المعلومات المحاسبية للشركة.	٣,٨٩	٠,٥٦	٠,٧٨
٧	يؤدي إعادة إصدار القوائم المالية إلى انخفاض مصداقية المعلومات المتوفرة في التقارير المالية، مما يضعف ثقة المستثمرين في القوائم والتقارير المالية للشركة.	٣,٨٦	٠,٥٩	٠,٧٧

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

٨	يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي للشركة إلى مخراجات محاسبية تمتاز بالموضوعية.	٣,٨٨	٠,٥٥	٠,٧٨
٩	تزداد مستويات ملائمة المعلومات في القوائم المالية للشركة كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات مع الاعتراف الفوري بالمصروفات.	٣,٨٩	٠,٦٠	٠,٧٦
١٠	هناك عدة مقاييس لجودة التقارير المالية للشركة في الأدب المحاسبي وأهمية جودة المعلومات المحاسبية تنعكس في الموضوعية، الملائمة، والموثوقية والاعتمادية.	٣,٨٤	٠,٥٧	٠,٧٧
١١	عرض القوائم المالية المختلفة للشركة يمكن أن يحل المشاكل المالية التي تواجه الشركات وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها.	٣,٨٣	٠,٥٦	٠,٧٧
١٢	يساعد التحفظ المحاسبي مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد كنتيجة للموثوقية التي تمثل أهم مؤشرات جودة التقارير المالية للشركة.	٣,٨٨	٠,٥٨	٠,٧٨
المحور الثالث		٣,٨٥	٠,٤٥	٠,٧٧

المصدر: اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق انه:- بلغ المتوسط الحسابي العام/ الإجمالي للمحور (٣,٨٥) وذلك بأهمية نسبة تقدر بنحو (٠.٧٧%) بما يدل على إدراك المستجيبين (مفردات عينة الدراسة) لمؤشرات جودة التقارير المالية بالشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية بدرجة مرتفعة، وذلك بانحراف معياري قيمته (٠,٤٥) يعكس وجود درجة من التجانس بين آرائهم حول جودة التقارير المالية بتلك الشركات.

ولقد تراوحت المتوسطات الحسابية الخاصة بعبارات المحور ما بين (٣,٧٩) كأدنى قيمة للعبارة رقم (٩) والتي تنص على أن مستويات ملائمة المعلومات تزداد في القوائم المالية للشركة كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات مع الاعتراف الفوري بالمصروفات، وذلك بأهمية نسبية بلغت (٠.٧٦%)، و(٣,٨٩) كأعلى قيمة

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

للعبارة رقم (٦) والتي تنص على أن التوجه نحو القيمة العادلة للشركة والابتعاد عن التحفظ المحاسبي يؤدي لإنخفاض جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بأهمية نسبية بلغت (٠.٧٨%)، بما يبرز دور التحفظ المحاسبي والحد من إعادة صياغة القوائم المالية في تعزيز جودة التقارير المالية.

٢: نتائج اختبار فرض البحث:

الفرض: لا يوجد أثر للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقارير المالية.

ولقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار هذا الفرض كما هو موضح فيما يلي:

- فيما يتعلق بمعنوية النموذج المقترح للعلاقة فإنه لتحديد درجة ملائمة النموذج المقترح ومن أجل التعرف على مستوي معنوية العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات محل البحث، تم استخدام طريقة الأرجحية العظمي (Maximum Likelihood) وثبتت معنوية النموذج كما يتضح بالجدول (٢/١).

جدول (٢/١)

مؤشرات معنوية النموذج المقترح للعلاقات بين متغيرات الدراسة

المؤشر	القيمة المعيارية	القيم المحسوبة
معنوية (كا) $(X^2)P\text{-value}$	$0.05 >$	0.000
مؤشر جودة المطابقة (GFI)	$0.90 <$	1
مؤشر المطابقة المقارن (CFI)	$0.95 <$	1
الجذر التربيعي لمتوسط البواقي (RMR)	$0.06 >$	0.000

المصدر: اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول (٢/١) انخفاض في قيمة كل من معنوية كا^٢ والجذر التربيعي لمتوسط البواقي والتي بلغت (صفر) بما يدل على قوة ومعنوية جميع النماذج

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

المقترحة للعلاقات بين متغيرات الدراسة، كما يتبين ارتفاع قيمة مؤشر جودة المطابقة عن الحد الأدنى (٠,٩٠) حيث بلغت (١).

وكذلك ارتفاع قيمة مؤشر المطابقة المقارن عن الحد الأدنى (٠,٩٥) والتي بلغت أيضاً (١)، مما يدل على أن المؤشرات جاءت أعلى من المعايير المحددة، وبما يؤكد على ارتفاع جودة جميع النماذج المقترحة للعلاقات بين متغيرات الدراسة.

وبناء على ما سبق تم تحليل نتائج اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة وبيان دلالتها الإحصائية كما هو موضح فيما يلي:

جدول (٣/١)

نتائج تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية بين متغيرات الدراسة

قيمة معامل المسار الكلي	قيمة معامل المسار غير المباشر	قيمة معامل المسار المباشر	المتغير		
			التابع	الوسيط	المستقل
**٠,٥٧	_____	**٠,٥٧	جودة التقارير المالية	_____	امكانية إعادة صياغة القوائم المالية
**٠,٨٠	_____	**٠,٨٠	جودة التقارير المالية	_____	التحفظ المحاسبي
**٠,٥٧	**٠,٥٣	٠,٣٧	جودة التقارير المالية	التحفظ المحاسبي	امكانية صياغة القوائم المالية
$R^2 = (٠,٣٢) \quad R^2 = (٠,٦٤)$					

** معنوي عند مستوى ٠,٠١

المصدر: اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

ويتضح من الجدول انه تسهم العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية في تفسير ما نسبته (٦,٦٣%) من التباين في جودة التقرير المالي، حيث بلغت قيمة (R^2) ٠,٣٢. وبناء على ما سبق تم رفض الفرض العدمي وقبول البديل حيث تبين أنه يوجد أثر للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقارير المالية.

النتائج والتوصيات

اولاً: نتائج البحث:

فيما يتعلق **بالجانب النظري** للبحث، ساهم البحث الحالي في تسليط الضوء على وجهات النظر المتباينة بشأن العلاقة بين كل من التحفظ المحاسبي، امكانية إعادة صياغة القوائم المالية، وجودة التقارير المالية، بما ساهم في تحديد الفجوة البحثية التي تؤكد على أن مسار البحث في هذه العلاقة لازال محل اهتمام البحوث والدراسات اللاحقة.

- ١- أن التحفظ المحاسبي هو إدارة لرؤية شاملة المستقبلية للشركة عند وضع الاختيار أو الخطط بين البدائل والسياسات المتاحة، والتفكير المحاسبي عند مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة.
- ٢- أن ظاهرة تعديل إعادة صياغة القوائم المالية تمثل مفاجأة سلبية كبيرة للمستثمرين ويركز على احتمال أن الشركة تتعرض للدعوى القضائية، ومن المحتمل تحمل الشركة تكاليف تقاضى مرتفعة.
- ٣- أن جودة التقارير المالية يكون له تأثيراً معنوياً موجباً على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
- ٤- التحفظ المحاسبي في امكانية إعادة صياغة القوائم المالية يكون له تأثيراً معنوياً موجباً على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

فيما يتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة، توصل البحث الحالية إلى عدة نتائج لعل من أهمها ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي للمحور الثالث (٣,٨٥) وذلك بأهمية نسبة تقدر بنحو (٠.٧٧%) بما يدل على إدراك عينة البحث لمؤشرات جودة التقارير المالية بدرجة مرتفعة نسبياً، وبما يبرز دور التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية في تعزيز جودة التقارير المالية، وهذا أيضاً ما دعمته نتائج الفرض والتي كشفت عن أثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وامكانية إعادة صياغة القوائم المالية كمحددات تسهم في تفسير ما نسبته (٠.٦٤%) من جودة التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة الميدانية يمكن صياغة عدة توصيات لعل أهمها:
- ١- أن تقوم هيئة سوق الأوراق المالية بإلزام جميع الشركات التي تعمل من خلالها أن تحقق مستوى أكبر من التحفظ المحاسبي، وذلك لما له من دور في زيادة جودة القوائم المالية وجودها لمستخدميها، خاصة وأن الالتزام بإتباع سياسات التحفظ المحاسبي يضمن الحصول على مخرجات محاسبية ذات جودة ذات نطاق فعلي وفعال في القوائم المالية.
 - ٢- أن تلزم الجهات المختصة جميع الشركات بتبني ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية وذلك لضمان حقوق جميع الاطراف، مع الحرص على استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الحدود المعقول وعدم المبالغة فيه .
 - ٣- يجب العمل على زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية فيها من خلال الاهتمام بتطبيق واستحداث معايير مراجعة عالية الجودة ووجود منشآت مهنية مستقلة ومتخصصة للمراجعة تعلن عن نتائجها بصورة دورية تسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

المراجع:

١ عبدالرحمن خالد. (٢٠١٩). أثر التحفظ المحاسبي على كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٩٧-١.

٢ محمد حسين صالح احمد. (٢٠٢١). قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة.

٣ هدى محمد محمد. (٢٠١٧). تحليل تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، مج ٨، ٩١٨-٩٨٠.

٤، بهاء محمد حسين، واخرون (٢٠١٧)، أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معايير التقارير المالية الدولية : (IFRS) دراسة ميدانية، جمعية إدارة الأعمال العربية- مصر، ع١٥٧، ٦٥-٧٧.

٥ ماجد مصطفى على البار، (٢٠١٧)، أثر التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح بالتقرير المالي أدلة من المؤشر المصري egx100، مجلة المحاسبة المصرية، جامعة القاهرة، ع٣، ٢٥١-٣١٢.

٦ محمد المعزز المجتبى إبراهيم طه، (٢٠١٧)، أثر القيمة العادلة في جودة التقارير المالية: دراسة حالة مصنع سكر الجنيد، مجلة السودان، مركز الودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السودان، مج ٦، ع٩٦، ٢٤١، ٢٦٥.

7 Elbakry, A. E., Nwachukwu, J. C., Abdou, H. A. & Elshandidy, T. (2017), Comparative evidence on the value relevance of IFRS-based accounting information in Germany and the UK. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 28, 10-30.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة إعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

٨ حسن توكل أحمد فضل ، (٢٠١٨)، استخدام نماذج (GARCH& ARCH) لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، **مجلة دراسات حوض النيل**، جامعة النيل – كلية إدارة البحوث والتنمية والتطوير، مج ١٠، ٢١٤، ١٦٣-١٩٥.

9 Shima, K., & Nakamura, J. I. (2018), **Managerial Overconfidence, Conservative Accounting and Corporate Investment**. Conservative Accounting and Corporate Investment (June 28, 2018).

١٠ السيد حسن سالم، (٢٠١٨)، رد فعل سوق الأوراق المالية لتعديل القوائم المالية: دراسة أميريكية باستخدام دراسة الحدث على الشركات المساهمة المصرية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، مج ٤٠، ٤٤، ٦٨-١٠٢.

11 Street, D. A., & Hermanson, D. R. (2019), How do restatements affect outside directors and boards? A review of the literature, **Journal of Accounting Literature**, 43, 19-46.

١٢ مصطفى زكي حسين متولي، (٢٠٢٠)، تحليل العلاقة بين إنعكاسات تعديل القوائم المالية وتعديل تقرير مراقب الحسابات وأثرها على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة – جامعة قناة السويس الإسماعيلية، مج ١١، ٢٤، ١٣٦-١٥٢.

13 Burke, Q. L., Chen, P. C., & Lobo, G. J. (2020), Is Corporate Social Responsibility Performance Related to Conditional Accounting Conservatism?. **Accounting Horizons**, 34(2), 19-40.

١٤ سناء ماهر محمدى مسعود ، (٢٠٢٠)، قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٤، ٣٤، ٨٥-١.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة المحاد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

١٥ وزارة الاستثمار، (٢٠٢٠)، معايير المحاسبة المصرية، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة،
متاح على الموقع الإلكتروني:
[http: llww. cua.gov.eg](http://llww.cua.gov.eg)

16 Mustikasari, Y., Wijayanti, A., & Titisari, K. H. (2020). The Effect of Litigation Risk on Accounting Conservatism, Leverage & Managerial Ownership as Moderation. **JASA (Journal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi)**, 4(1), 144-156.

١٧ مجدى مليجي عبد الحكيم مليجي ، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعه بنها، ٢٨ (١١)، ص ٢٢-١٤

18Sari, W. P. (2020). The Effect of Financial Distress and Growth Opportunities on Accounting Conservatism with Litigation Risk as Moderated Variables in Manufacturing Companies Listed on

١٩ عوض، آمال محمد حسن، (٢٠١٥)، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١١، ص ٤٠- ٢٩٨

20 Li, S., Wu, H., Zhang, J. & Chand, P. (2018). Accounting reforms and conservatism in earnings: Empirical evidence from listed Chinese companies. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 30, 32-44.

21 Lobo, G. J., Robin, A., & Wu, K. (2020). Share repurchases and accounting conservatism. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 54(2), 699-733.

أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير ...

د/سماح احمد محمد عبد الخالق

22 Margaretha, C. (2020). Analysis of Factors Affecting Firm Value in Plantation Companies Listed on BEL with Profitability as an Intervening Variable. **International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance**, 2(4), 1-12.

23 Cho, J., & Choi, W. W. (2016). Accounting conservatism and firms' investment decisions, **Journal of Applied Business Research (JABR)**, 32(4), 1223-1236.

٢٤ أحمد كاظم عبيدات المعموري واخرين، (٢٠١٧)، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي في اعداد التقارير المالية في البنوك التجارية المدرجة في سوق العراق الأردن المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل بيت

25Khurana, I. and Wang, C., (2015), Debt Maturity Structure and Accounting Conservatism, **Journal of Business Finance & Accounting**, 42, (1/2), 167-203.

٢٦ ياسر أحمد السيد محمد، (٢٠١٧)، أثر التطورات في معايير المحاسبة المصرية على مستوى إدارة الأرباح، **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ٦٢-١٣٩**

27 Claudia Maria, (2014), Antonio Melo & Elisio Brandao, **The financial reporting quality effect on European firm performance**, www. Ssm. Com.

28 Nemit Shroff, (2015), **Real effects of financial reporting quality and credibility: evidence from the PCAOB regulatory regime**, www. Ssm. Com.